الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) العدد: 28

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 16 رجب 1438
الموافق 13 أفريل 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 شعبان 1438
الموافق 14 ماي 2017

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية التاسعة والثلاثين ..... ص 03

- **أسئلة شفوية.**

محضر الجلسة العلنية التاسعة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 16 رجب 1438
الموافق 13 أفريل 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الثقافة؛وزير العلاقات مع البرلمان، بالنيابة؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، كما تعلمون، طرح جملة من الأسئلة الشفوية من قبل الزميلات والزملاء على مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة وردود السادة أعضاء الحكومة عليها.

ودون إطالة، أحيل الكلمة للسيد عبد القادر بن سالم وسؤاله الشفوي على وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحوا لي ـ معالي الوزير ـ أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

ما من شك من أن دور السياحة وآثارها على الشعوب التي توليها أهمية بالغة، قد أفضى إلى نتائج باهرة عدت أحد روافد الاقتصاد بهذه الأمم، ولعل الجزائر ـ السيد الوزير ـ هي من الدول الغنية في المضمار المذكور لما تتوفر عليه من إمكانيات جمة وطاقات بالغة الأهمية من شأنها خلق قطب اقتصادي يسهم في إثراء المداخيل البديلة خاصة بجنوبنا الكبير.

1 ـ هل من مشاريع جديدة على غرار ما تم أخيرا من قبل أحد الخواص، وكذا مساهمة الدولة ووزارة السياحة تحديدا في مرافقة هكذا إنجاز؟

2 ـ دور مدراء السياحة بولايات الجنوب في خلق مبادرات لها علاقة بالسياحة تنضوي تحت مسميات جديدة كالسياحة الثقافية والدينية، والرياضية وهلم جرّا.

وهل من تنسيق جديد ومجدد مع هيئات وزارية أخرى للنهوض بهذا القطاع كون الوزراة بدون هذه الروافد لا يمكن لها تحمل كل الأعباء؟

تقبلوا معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

السيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو الصحافة الوطنية،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أحييكم جميعا تحية تقدير ومحبة واحترام.

وأود في البداية أن أتوجه إلى السيد عبد القادر بن سالم بالشكر الجزيل على اهتمامه بقطاع السياحة حيث تقدم بسؤال شفوي للاستفسار حول واقع وآفاق تطوير هذا القطاع في بلادنا خاصة بجنوبنا الكبير، هذا الانشغال الهام الذي نتقاسمه جميعا والذي يحثنا على تجنيد كل الوسائل البشرية والمادية من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس والحيوي.

وفي هذا الإطار، يأتي مسعى الحكومة في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وذلك بتدعيم الاستثمار في قطاع السياحة من أجل بناء المقصد السياحي الجزائري القادر على تلبية الطلب الداخلي من جهة واستقطاب أكبر عدد من السياح الأجانب من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030 الذي يعتبر الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في بلادنا والأداة التي تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة.

كما تسعى الاستراتيجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى إعادة تأهيل وجهة الجزائر في الأسواق الدولية كوجهة سياحية وكذا إلى التكفل بالطلب الوطني الداخلي.

إن خطة العمل التي اعتمدتها الحكومة لبلوغ هذا الهدف تقوم على مجموعة من المحاور المتكاملة فيما بينها كدعم وتشجيع الاستثمار لتدارك العجز الذي لطالما عانت منه سياحتنا وتثمين المقصد الجزائري لتحسين جاذبيته والارتقاء بالنوعية بمفهومها الواسع إلى المقاييس العالمية وتعزيز كل حلقات السلسلة السياحية وتوفير التسهيلات والإجراءات المدعمة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

يعتبر الاستثمار السياحي أحد الأعمدة الأساسية لتنمية القطاع حيث تسعى الحكومة حاليا إلى توفير المناخ المناسب للنمو وتطوير السياحة عن طريق تشجيع الاستثمار ومرافقة المستثمرين الخواص خاصة بولايات الجنوب وذلك عن طريق منح العديد من المزايا والتحفيزات لتشجيع المستثمرين ولعل من أهمها:

- منح الأراضي المخصصة لإنشاء المشاريع السياحية بالدينار الرمزي.
- إبرام دائرتنا الوزارية عدة اتفاقيات مع المؤسسات المالية والمصرفية العمومية والخاصة قصد الحصول على قروض بنكية لتمويل المشاريع السياحية على المدى المتوسط والبعيد.
- إستفادة ولايات الجنوب من معدل الفائدة المخفض بـ 4.5٪.

وقد سمحت مثل هذه التسهيلات بتسجيل برنامج استثماري هام، يوحي بالاهتمام المتزايد للمستثمرين للمشاركة في هذا المسعى.

فبالفعل، لقد تم اعتماد - من طرف الوزارة إلى يومنا هذا - أكثر من 1674 مشروع سياحي بطاقة استيعاب إضافية تقدر بـ 216 ألف سرير، تضاف إلى 100 ألف سرير المتواجدة حاليا.

من هذه المشاريع، هناك أكثر من 566 مشروع هي حاليا في طريق الإنجاز وبطاقة استيعاب تقدر بـ 74 ألف سرير.

كما تجدر الإشارة إلى البرنامج الطموح الذي هو في طور الإنجاز والذي أقره فخامة رئيس الجمهورية والخاص بإعادة تأهيل وعصرنة كل المؤسسات الفندقية العمومية والمقدر عددها بـ 66 مؤسسة والتي خصصت لها الحكومة مبلغا ماليا بـ 70 مليار دينار جزائري.

أما فيما يخص ولايات الجنوب، موضوع سؤالكم الشفوي هذا، فقد تم اعتماد من طرف الوزارة 418 مشروع

سياحي بطاقة استيعاب تقدر بأكثر من 45 ألف سرير وبتكلفة مالية تقدر بحوالي 241 مليار دينار جزائري والتي ستقوم مبدئيا باستحداث 17 ألف منصب شغل جديد من هذه المشاريع.

هناك من هذه المشاريع، 133 مشروعا في طور الإنجاز تعرف نسب تقدم متفاوتة من 50 إلى 60٪ والتي يرتقب استلامها نهاية السنة الجارية.

كما تتوفر ولايات الجنوب على 23 منطقة للتوسع السياحي مصنفة بمساحة إجمالية تقدر بأكثر من 9700 هكتار موجهة لاحتضان مشاريع سياحية جديدة من شأنها أن تساهم في تنمية السياحة الصحراوية والتي تعتبر من أهم وأبرز المنتوجات السياحية الوطنية.

إن هذه الأعداد الهائلة من المشاريع، تجعلنا نتفاءل أكثر بمستقبل القطاع ودعوني أقول إن الكثير من المؤسسات السياحية التي هي في طريق الإنجاز، أو التي تم إنجازها تعتبر ذات جودة عالية وتستجيب للمقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال.

سيدي الرئيس،

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل،

إننا بصدد العمل على تثمين وترقية المنتوجات السياحية بجنوبنا الكبير والتي نخص منها السياحة الثقافية والسياحة الدينية والسياحة الرياضية، الإيكولوجية وسياحة المغارات والاستكشاف وذلك من خلال تهيئة المسالك السياحية الجديدة وفتحها أمام السياح وتنظيم رحلات استكشافية لوسائل الإعلام والمتعاملين السياحيين قصد الترويج للمنتوج الوطني، إضافة إلى تشجيع ورعاية الأعياد المحلية والمواسيم الدينية التي تمثل التراث الذي يثمن المنتوج السياحي وكذا تنظيم أيام دراسية وملتقيات فضلا عن المشاركة ورعاية التظاهرات الرياضية ذات الطابع السياحي كسباقات المهاري والراليات.

كما نسعى جاهدين بالتنسيق والتعاون مع مختلف القطاعات والهيئات الوزارية كل حسب مجال اختصاصه لرفع مختلف العراقيل التي تعرقل تطور القطاع وذلك باتخاذ بعض الإجراءات ذات الأولوية والتي من شأنها جلب السياح خلال موسم السياحة الصحراوية للسنة الجارية، كان من أهمها فتح 4 مسالك كانت مغلقة بولاية تمنراست بالتعاون مع مصالح الأمن وكذلك فتح كل المسالك الموجودة بولاية إليزي.

تحديد تسعيرة مناسبة للنقل الجوي بالتعاون مع وزارة النقل وشركة الخطوط الجوية الجزائرية وتسهيل منح التأشيرة للسياح الأجانب وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

كما أننا نعمل على تثمين وتفعيل جودة السياحة باعتباره ورقة الطريق، الهدف منها تكريس المبادئ والمعايير لتحسين النوعية وضمان التنافسية في الأسواق الوطنية والدولية من خلال تقديم خدمة تتماشى مع متطلبات السياحة العصرية.

وفي الأخير، فإن تجسيد المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية يبقى مرهونا بمدى تجاوب كل الأطراف من داخل وخارج قطاع السياحة بما فيها الدوائر الوزارية الأخرى، المجتمع المدني ووسائل الإعلام، حيث يتوجب العمل كل على حسب موقعه على تغير الذهنيات وبعض السلوكيات السلبية، لأن تحسين وتطوير وجهة الجزائر السياحية يستوجب تظافر جهود الجميع، الشيء الذي نعمل على تحقيقه بإذن الله.

خلاصة القول: إننا مقتنعون تمام القناعة أن الاهتمام الكبير للإخوة المستثمرين بالسياحة، يجعلنا متفائلين أكثر بمستقبل القطاع.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد الرئيس.

في البداية أشكر السيد الوزير على هذه الإجابة الشاملة والدقيقة وعلى الأرقام التي تقدم بها، وهي خير دليل على المجهودات الجبارة التي تبذل في هذا القطاع.

والقطاع اليوم أصبح من أي وقت مضى مهما بالنسبة للجزائر في ظل التغيرات العالمية.

شكرا لكم، شكرا للسيد الوزير، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ بذلك نكون قد أتممنا الإجابة أو تمت الإجابة على سؤال السيد بن سالم.

نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد القادر مولخلوة.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمة الله.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

لقد تم صرف أموال طائلة من أجل إنجاز مخططات التهيئة السياحية في أغلب ولايات الوطن، وأغلب هاته المخططات تم المصادقة عليها من طرف الهيئات المختصة إلا أنها لم يتم استغلالها.

السؤال المطروح، السيد الوزير:

1 ـ ما هي الفائدة من إعداد هاته المخططات التي لا يتم استغلالها بحجة أو بأخرى؟

2 ـ لم يتم توطين أغلب المشاريع على تلك المناطق، مما أجبر السلطات المحلية أن تتوقف عن منح المشاريع الاستثمارية السياحية المتواجدة داخل تلك المناطق، شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

السيد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو الصحافة الوطنية،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعني في البداية إلا أن أتوجه إلى السيد عبد القادر مولخلوة بالتحية والتقدير شاكرا له اهتمامه بقطاع السياحة.

وإجابة على سؤالكم المتعلق بمخططات التهيئة السياحية التي تقوم الوزارة بإعدادها عبر مختلف ولايات الوطن.

ومن باب التذكير، فإن الوزارة قامت خلال السنوات الأخيرة بإنجاز برنامج كبير شمل مختلف مناطق التوسع السياحي، هذا البرنامج الذي يحتوي على 183 مخططا للتهيئة السياحية، ولعله من المفيد ومن المجدي أن أقول إن هذه المخططات جاءت خصيصا لتضع حدا للفوضى التي كان يعرفها العقار السياحي بصفة عامة حيث شهدت الكثير من مناطق التوسع السياحي انتهاكات كثيرة وحولت أراضيها إلى وجهات واستعمالات أخرى، عكس التي أنشئت من أجلها.

فوعيا من الحكومة بهذا الوضع، بادرت الوزارة إلى وضع هذه المخططات لتفادي الاستعمال المفرط والعشوائي للعقار السياحي.

وعكس ما جاء في سؤالكم أن الدولة خصصت مبالغ ضخمة من أجل إعداد هذه المخططات فإن الحقيقة ليست كذلك، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، وجب علينا أن نعمل على أساس ترشيد وعقلنة استعمال العقار السياحي والحفاظ عليه كثروة وطنية من شأنها أن تساعد على النهوض بهذا القطاع.

ولعلمكم أيضا السيد العضو المحترم، أننا نعمل في وزارة السياحة على أساس الاحترام التام لهذه الأدوات العمرانية، السياحية ولهذه المخططات وذلك لنجعل من مناطق التوسع السياحي أقطابا سياحية بأتم معنى الكلمة تنمو وتتطور بطريقة منسجمة وفق ما تقتضيه هذه الدراسات وتفادي كل ما من شأنه أن يكون سببا في تبذير وسوء استعمال هذا العقار.

كما تجدر الإشارة إلى أننا قمنا في الوزارة بعملية واسعة لتطهير العقار السياحي وخلصت النتائج، نتائج التحقيق إلى الوقوف على الكثير من التجاوزات لأنه لا يمكن لنا أن نقبل بتسيير هذه المناطق بنوع من الاستخفاف وبنوع

من اللامبالاة، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن نتصور منتجعات سياحية كبيرة ذات الطراز العالمي وبقربها سكنات اجتماعية وتجزئات اجتماعية، وهذا هو في الحقيقة مربط الفرس.

ولذلك وجب علينا أن نعمل على برمجة هذه المخططات العمرانية للتهيئة السياحية في كل مناطق التوسع السياحي لتفادي ما تم ذكره من اختلالات وسوء استعمال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

إن مخطط التهيئة السياحية، هو من الأهمية بمكان، لأنه بكل بساطة هو الأداة التي تمكن السلطات العمومية من برمجة المشاريع التي يجب توطينها وإنجازها في هذه المناطق ولا يمكن أن نسمح بتوطين المشاريع في غياب هذه الأدوات وفي غياب هذه المخططات للتهيئة السياحية وهذا يدخل في إطار المسعى القاضي لحسن استعمال العقار وترشيده بالقدر الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة.

والهدف من هذا كله، هو القضاء على بعض السلوكات والحد من الفوضى التي كانت تعاني منها المناطق السياحية بصفة عامة.

وبمجرد أن تتم المصادقة على مخطط التهيئة السياحية، تقوم الوزارة بالتنسيق مع السلطات المحلية بدراسة الملفات وتوطين المشاريع حسب ما تقتضيه القواعد التقنية والعمرانية لهذه المناطق.

ولعل أحسن دليل هو العدد الكبير من المشاريع التي تم توطينها والتي نالت الموافقة المبدئية من قبل المصالح التقنية للوزارة.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل،

خلاصة القول، يعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية أداة من أدوات التعمير السياحي الذي أصبح ضرورة ملحة لتنمية سياحية منسجمة ومستدامة لبلادنا وهذا ما نسعى إلى تحقيقه والعمل من أجله.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر مولخلوة هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير على الإجابة.

ولكن، السيد الوزير، أنا أردت أن ألفت الانتباه إلى هذا النوع من المناطق السياحية حيث شاهدنا أن تحديد تلك المناطق كان في 1981 إلى غاية الحقبة أو إلى غاية 2003 وذلك بفضل مجموعات الدولة حيث سنّت القانون الصادر في 2003 المتعلق بتلك المناطق وينص أن أي مشروع لا يتم في تلك المناطق إلا بعد الإعداد والمصادقة على مخطط التهيئة السياحية.

السيد الوزير، في أغلب تلك المناطق، رغم وجود مخطط التهيئة السياحية، إلا أننا مازلنا نتخبط في رفض بعض المصالح بتوطين تلك المشاريع بحجة أن العقارات مازالت واجهة فلاحية رغم صدور القانون والمرسوم المتعلق بها، وذلك باحتجاجاتهم الضعيفة أن تلك العقارات متواجدة بمستثمرات فلاحية، وأنه يجب مراعاة عملية التصنيف.

هاته العملية كما تعلمون السيد الوزير، عملية معقدة وطويلة، لذا نطلب منكم السيد الوزير، أن توجهوا تعليمات لمصالحكم على مستوى الولاية والتعجيل بتلك العملية حتى تستطيع السلطات المحلية منح الامتياز على تلك المناطق، لأن تلك المناطق أصبحت كحبوس لا يمكن مسها، حين نقول مناطق سياحية لن نمسها لكن ما دام يوجد مخطط سياحي بموجب مرسوم لن نرجع إلى العملية ونقول سنقوم بالإلغاء، التخصيص أو التصنيف وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا للسيد العضو على هذه التفسيرات التي جئتم بها وأقول فقط صحيح أن مناطق التوسع السياحي غالبا ما تتواجد في مناطق غابية ومناطق فلاحية وكما تعلمون أن الدستور الجديد قام بدسترة المحافظة على العقار خاصة العقار الفلاحي، العقار الفلاحي يعتبر عقارا محافظا عليه بحكم الدستور.

وانشغالنا في قطاع السياحة هو العمل على التوفيق بين القطاع الفلاحي من جهة، لأن هذه مهمتنا كحكومة في إطار التضامن الحكومي، ومن جهة ثانية كيفية الدفع بعجلة التنمية السياحية في مختلف هذه المناطق.

لذا، قام معالي السيد الوزير الأول بإنشاء لجنة متعددة الأطراف فيها الفلاحة، فيها الصناعة، فيها السياحة.

من جملة مهام هذه اللجنة هو إيجاد الحلول في هذه المناطق التي تعرف مثل هذه الإشكاليات.

إذن، نعمل وبمساعدة معالي السيد وزير الفلاحة على توطين هذه المشاريع حينما تكون الأمور والظروف ممكنة لذلك.

ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن نعمل على تبذير العقار الفلاحي أو المساس به خاصة فيما يتعلق بشقه المتعلق بالغابات ولكن الآن نسعى إلى الترويج والعمل على ترقية السياحة الجبلية، والسياحة الجبلية لا يمكن أن تكون إلا في الجبال وفي الغابات.

إذن، هناك مقاربة جديدة نعمل على أساس تكريسها وإعطاء نفس المستوى من الإعلام لكل من الوزارات سواء أكانت وزارة الفلاحة، أو وزارة السياحة أو وزارة الصناعة.

إذن نعمل في هذا الإطار على أساس تذليل هذه العقبات وتذليل هذه الصعاب لإيجاد الحلول لهذه الإشكاليات التي أشرتم لها.

إذن، نحن نعمل في هذا الإطار وكلنا تفاؤل على أساس أن هذه المشاريع التي ذكرتها منذ حين 1674 مشروع يجب أن نعمل على توطينها وتذليل هذه العقبات بما يحافظ على مصلحة السياحة من جهة ومصلحة الغابات والفلاحة من جهة أخرى.

أشكركم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع الثقافة والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل معالي رئيس مجلس الأمة،

السيدة الفاضلة والسادة الأفاضل أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الجمع الكريم،

أسرة الإعلام،

طابت جلستكم والسلام عليكم.

سؤال شفوي موجه إلى السيد معالي وزير الثقافة وأخص بالذكر الآثار الرومانية لمدينة عنابة.

إن المواقع الأثرية تشهد مرور الحضارات التي توالت منذ زمن طويل، في عنابة، المواقع الأكثر وضوحا والأقدم التي مازالت تقاوم تقلبات الزمن هي الآثار الرومانية التي تطل على كنيسة القديس أوغسطين، وتقع عند مدخل الجنوب الغربي لمدينة عنابة، وهذا الموقع الذي يمتد على مساحة 30 هكتارا، صنف عام 1968 تراثا وطنيا.

حاليا الآثار الرومانية لمدينة عنابة، ليست محمية ومحفوظة كما ينبغي والسور الحالي قابل للاختراق يسمح لأي شخص وحتى للحيوانات لدخول المنطقة، أما الجزء الخلفي من هذا الموقع، فقد أصبح مكبا للقمامة ومملوءا بالزجاجات الفارغة من المشروبات الكحولية.

فأين هي المشاريع الواعدة لحماية هذه الآثار الرومانية مع ترسيم حدود البقايا التي ستتطلب أشغال تطوير الممرات وتركيب شبكة إنارة للمدينة القديمة؟

من جهة أخرى، المسرح الروماني لبونة هو الأكبر عرضا في إفريقيا (بسعة 6000 مقعدا)، عندما يتم حماية الموقع بتجسيد المشاريع المذكورة تعكس القيمة التاريخية والثقافية لهذا الموقع، لماذا لا يستغل هذا المسرح الروماني بالعروض الثقافية والترفيهية خاصة في فصل الصيف لمواطني ولاية عنابة ولآلاف المصطافين الذين يأتون كل عام إلى عنابة؟ والسؤال الجوهري لخلاصة القول، لماذا لا يتم مراجعة هذا الموقع المصنف وطنيا لقيمته العالية؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد وزير الثقافة، وزير العلاقات مع البرلمان بالنيابة.

السيد وزير الثقافة، وزير العلاقات مع البرلمان بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الفاضل، السيد محمد الطيب العسكري،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
زميلاتي وزملائي الوزراء،

بلا شك هذا السؤال له من الأهمية الكثير، مما يستدعي التوقف عند موضوع ما تحوزه وما تتوفر عليه الجزائر من ثروة أثرية نحسد عليها.

بل إن الجزائر هي من البلدان الكبرى في حوض المتوسط التي تحوز هذا الكم الهائل من المعالم الأثرية التاريخية وبدرجة أخص التي تعود إلى الفترة الرومانية.

لهذا، فإن الحديث عن عنابة هو حديث عن عاصمة التسامح عبر التاريخ، فهذه المدينة التي شهدت تعاقب الكثير من الثقافات والحضارات، وكثير من الأسماء التي حفرت طويلا في ذاكرة العالم مثلما تحدثتم في سؤالكم عن القديس أوغسطين، وعن الكنيسة، الكنيسة التي أعيدت تهيئتها وبلاشك تذكرون أن السيد رئيس مجلس الأمة الأستاذ عبد القادر بن صالح كان حاضرا في إعادة فتحها، هذا دليل على أن سياسة الجزائر تتجه نحو تهيئة كل المعالم وكل المواقع الأثرية والتاريخية وهذا مثبت بدرجة أخص في المادة 45 من الدستور الجديد وبالضبط في الفقرة الثانية التي تنص على «أن الدولة تحمي التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي وتعمل على الحفاظ عليه»، وبالتالي فإن المسؤولية أكبر لأن التراث الآن أصبح مدسترا وهذا يبين مسؤوليات كبيرة، المسؤولية لا تتوقف فقط عند تثمينه أو التعريف به أو الترويج له أو رد الاعتبار ولكن نقوم بعمل مادي نقوم من خلاله بثلاث مهام ونتجه نحو ثلاثة أشياء.

الشيء الأول هو التهيئة وهذه التهيئة تفرض علينا إمكانات مادية وخبرات متخصصة في مجال تهيئة الآثار ويتطلب أيضا أغلفة مالية كبيرة في هذا المجال لأن تهيئة الآثار وهذه المعالم تتطلب خبرة معينة ولا تتطلب فقط أناسا لهم احترافية في مجال البناء وغير ذلك.

لكن نحن لا نتوفر على مهندسين أكفاء في مجال ترميم التراث الثقافي وبدرجة أخص الجانب الأثري، لهذا نلجأ إلى خبرات أجنبية مع تشجيعنا للخبرات الوطنية في هذا المجال، من خلال تنظيم دورات وورشات في هذا المجال، وليس أدل على ذلك بأننا تربطنا علاقات كبيرة بالمتحف الألماني الذي قام بتهيئة وترميم عدد من الآثار في متحف شرشال وهناك اتفاقات مع بلدان أخرى في هذا المجال ومنها مع الأتراك الذين يعملون على تهيئة مسجد كتشاوة وهو يقارب على نهايته، وكذا قصر الباي في وهران. إذن هناك عمل، هناك شعور بأهمية العودة لهذا المكسب التاريخي الثقافي.

إذن، لا يختلف اثنان أن النقطة الأولى هي التهيئة، والثانية هي التنقيب والحفريات.

كثير من المواقع لم تنل حظها من التنقيب والحفريات فكثيرا ما تكون هناك عمليات في بعض المواقع المعروفة وربما أكثر المناطق يمكن أقول بين قوسين التي أينما حفرت عثرت على أشياء، عثرت على فسيفساء، على بعض الآثار القديمة خاصة في المناطق الرومانية والنوميدية نسبيا، ثم تأتي الآثار الإسلامية وهكذا.

لهذا فإن كثيرا من الباحثين يلجؤون إلى المناطق السهلة، نحن نريد أن نوجههم الآن إلى المناطق الصعبة للبحث فيها، خاصة في مناطق الجزائر الداخلية.

قريبا سيتجه وفد من الخبراء في الآثار آثار الأهرامات، سيتجهون إلى تيارت، هناك خبراء من مصر، 3 خبراء مع فريق من الأثريين الجزائريين للشروع في بحث أسرار أهرامات الأجدار القريبة من مدينة تيارت لأننا نريد أن نكتشف هذه الأسرار أكثر.

هناك بحوث تمت لكنها توقفت، نريد أن نوسعها ثم إننا أوعزنا ودفعنا بأهمية توقيع اتفاقات بين المركز الجزائري للبحث الأثري (CNRA) لتوقيع اتفاقات مع معاهد الآثار والتاريخ الجزائرية للشروع في عملية البحث والتنقيب في عديد المناطق.

هذه خطوة أيضا متقدمة لنشجع البحث الأثري وتشجيع الحفريات في الجزائر لأن الحفريات الكبرى تمت في الستينيات والسبعينيات لكن الآن نريد أن نوسع هذه العملية خدمة للتاريخ الجزائري.

النقطة الثالثة التي نهدف إليها هو أن هذه المعالم لا نريدها أن تكون فقط مجرد معالم على الورق أو هكذا في الطبيعة مفتوحة لكن نريد أن نستغلها استغلالا اقتصاديا، وتتحول إلى مورد اقتصادي من خلال أيضا التوجيه بأهمية منح رخص استغلالها لبعض المهتمين في الشأن السياحي والشأن الثقافي ويمكن أيضا أن تتحول إلى مواقع سياحية واقتصادية في نفس الوقت كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم، حتى نتجاوز الدور الذي تقوم به وزارة الثقافة

في علاقتها بالمواقع الأثرية وهو أنها تعمل على ترميمها وعلى حمايتها وعلى تثمينها، إذن سؤالكم سيدي الكريم يتعلق بموقع هام، هذا الموقع وحده يعتبر من أكبر المواقع في الجزائر إذ تتوفر عنابة على 220 موقعا أثريا منها ما هو تابع لوزارة الثقافة ومنها ما تديره وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مثل المساجد القديمة وغيرها ولكن في النهاية نحن نصب في واد واحد وهو خدمة المصلحة الثقافية والتراثية الوطنية.

هذا يتطلب منا إمكانات كبيرة لهذا الموقع (هيبون) الذي أشرت إليه ويتربع على 60 هكتارا، وهو موقع يضم واحدا من أشهر المتاحف في الجزائر والأكثر توفرا على القطع الأثرية، أزيد من 10 آلاف قطعة أثرية وهذا شيء ربما بعض البلدان المتوسطية لا تتوفر على هذا العدد في كل المتاحف.

إذن، هذا متحف من أهم المتاحف، بل يتوفر أيضا على 207 قطع نقدية ذهبية من بينها 5 قطع فريدة في العالم.

إذن، عنابة محظوظة في أنها تتوفر على هذا النوع من الآثار والقطع الثقافية المتميزة، ولهذا فإن هناك عملا ربما يقع نسبيا على قطاع السياحة والعمل على الترويج والتعريف به من خلال وكالات السياحة والأسفار التي هي مطالبة بالترويج للمواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف وكل ما يمكن من جلب السياح، لأن دورنا ربما ينتهي حيث يبدأ دور السياحة في هذا الجانب، ونحن نعمل بالتنسيق.

إذن، هذا المتحف ـ لعلمكم سيدي الكريم ـ تجري بخصوصه أعمال توسعة وفق المقاييس العالمية، لا نريد أن يكون مجرد مخزن للقطع والتحف الأثرية، بل يجب أن يظهر لرواده ولزواره بأنه متحف يختلف عن بقية المتاحف.

إذن نحن مدركون لأهميته، وبالتالي فإن عملية التوسعة تتم بصورة متأنية ولكن وفق معايير عالمية حديثة وشساعة هذا الموقع جعلته ـ صحيح ـ عرضة للكثير من الأطماع والانتهاكات مثل إقامة بعض السكنات الفوضوية القريبة منه وهذا ربما يقلص من قيمته الثقافية والتاريخية ومن بروزه كموقع متميز في هذه المنطقة.

لهذا نبهنا كثيرا لهذه المسألة ونحن أيضا مدركون أن السلطات في ولاية عنابة متفهمة لحساسية هذا الموقع ولضرورة معالجة ما حوله مما يعيق التعريف به وهو ما أشرتم إليه أيضا في سؤالكم وجود بعض المحلات التي تمارس أنشطة ممكن أن أقول غير أخلاقية تضر بطبيعة المكان ووجود بعض المحلات لبيع ما يطلق عليها بالمشروبات الكحولية وهو ربما لا يشجع العائلات الحضور إلى هذا الموقع، ثم سجلنا ـ بأسف شديد ـ بعض الانتهاكات أو بعض السرقات التي طالت هذا الموقع وآخرها كانت في هذا الشهر حيث كان هناك وفد من السياح الأجانب قصدوا هذا المكان وقبل الخروج، تفطن أعوان الحراسة وهو عمل يقومون به بصورة دائمة إلى أن هناك من هؤلاء السياح من سعى إلى إخراج قطعتين أثريتين قديمتي الأجزاء في الحقيقة وتم التنبيه إلى عدم المساس بهذا الإرث التاريخي.

وربما أشهر سرقة طالت هذا الموقع هو سرقة «قناع القورقون» المعروف في عام 96 وتمت إعادته منذ 3 سنوات إلى الجزائر وهو موجود حاليا بمتحف الآثار القديمة والحضارة الإسلامية بالجزائر العاصمة.

إذن، هناك عمل كبير نقوم به، هناك توظيف أيضا يتم بصورة مستمرة لأعوان الحراسة وتوفير حتى الإمكانيات التقنية أيضا التي تمكن من حراسة المكان لكن شساعته تتطلب إمكانيات بشرية أكبر، وهذا الموقع بفعل ما تعرض له يجعلنا من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسات الدرك الوطني والأمن الوطني والجمارك لأنها أحبطت الكثير من العمليات لمحاولات تهريب بعض الآثار وبعض القطع النقدية وما له صلة بالجانب التاريخي والأثري وكثيرا ما نستعيد هذه الآثار، فكل الشكر وكل التقدير لهذه الأعين الساهرة على حماية التراث الثقافي الوطني، فوزارة الثقافة عازمة على تكثيف جهودها بالتنسيق مع الهيئات الرسمية المعنية من أجل وضع حد لتلك الانتهاكات وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تثمين هذا الموقع الاقتصادي من خلال منح حق الامتياز لاستغلال فضاءاته.

هذا من المخططات التي نعمل عليها فيما يتعلق بموقع (هيبون).

إذن يجب أن نتجه اتجاها اقتصاديا سريعا حتى نؤمن حماية أكبر له وحتى نجعله في مأمن مما لاحظتموه.

الاستغلال يكون من قبل مؤسسات عمومية أو خاصة لأغراض سياحية وترفيهية وفق دفتر شروط محدد وجعله منتزها عائليا يتوفر على مجمل الخدمات الضرورية كالإنارة والمسالك والتهيئة والحراسة.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم المتعلق باستغلال المسرح الروماني الذي يقع في محيط الموقع

الأثري (هيبون) فإنه يعرف عمليات تنظيف مستمرة ويحتضن بين الفينة والأخرى الفعاليات الثقافية وكان آخرها المهرجان الطلابي الأول سنة 2016 بالتنسيق مع جامعة باجي مختار، لكن إسمحوا لي في هذه المسألة أن أقول إننا نتوفر على عدد كبير من المسارح الرومانية.

عندنا في مداوروش موجود، عندنا في عنابة، عندنا في تمقاد، عندنا في جميلة، عندنا في تبسة، عندنا في تيبازة لكن هناك نصيحة دائما نتلقاها من خبراء الآثار وهو عدم استغلال هذه الآثار بالرغم من أن دولا أخرى تستغل مثل هذه الآثار، ترى «قرطاج» أو ترى «جرش» في الأردن، في بلدان كثيرة يستعملونها لكن هو استعمال دائما أشبه بالمريضة التي تكلف بمهمة ولكن دائما الطبيب بجنبها.

إذن لاحظوا في تمقاد مسرح جانبي، أنشأنا مسرحا جانبيا لكن عدم استغلاله يمكن أن يؤثر عليه مستقبلا، ربما الاستغلال المتواصل للموقع يؤثر على هندسته، على البناء، ربما يحدث بعض الانهيارات، بعض التشققات، فتجنبنا نحن الاستغلال للحفاظ عليه كما هو لكن يمكن بناء مسرح بجانبه لتثمين المكان ولكن للحفاظ على النشاط الثقافي، لهذا فإن هذا المسرح على كبره وأهميته يجب أن نخضعه أيضا إلى خبرة من قبل المهندسين المعماريين إن كان يمكن استغلاله أو عدم استغلاله، هذه مسألة نتركها للخبراء، لا يمكن أن أفصل فيها الآن، ولكن أنا أثق كثيرا فيما يقدمه الخبراء المعماريون في هذا المجال.

وفي هذا الشأن، أود إفادتكم بأننا بصدد وضع مخطط دائم لحماية وحفظ الموقع الأثري للمنطقة وفق ما يقتضيه قانون حماية التراث الثقافي 98ـ04 وهذا القانون 98ـ04 الذي يعتبر قانونا متقدما إلا أنه بحاجة إلى مراجعة، لهذا نحن وضعناه تحت مجهر الخبراء القانونيين لإعادة تحيينه وسيمكننا أيضا هذا المخطط من تحويل مسار الطريق البلدي حمزة محمد الذي يعيق استغلال المسرح الروماني بالكيفية المطلوبة؛ إذن هذا مطلب أيضا أن هذا الطريق لا يسمح باستغلال جيد لهذا الموقع، أيضا طلبنا من الجهات دراسة إمكانية مراجعة خط السير بالنسبة للطريق حمزة محمد.

تلك هي بعض النقاط التي وددت أن أشاطرك سيدي الكريم والحاضرين الكرام في هذا الموضوع، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الثقافة؛ تفضل السيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي وزير الثقافة على كل هاته المعطيات وكل هذه التوجهات وخاصة النظرة المستقبلية لإعطاء أكثر قيمة للآثار الرومانية وحسب ما سجلت النظرة المستقبلية المبنية على تهيئة الآثار، والحفريات والاستغلال الاقتصادي وهذه أشياء جد جميلة أشجعكم على ذلك.

إذا كنت قد طرحت هذا السؤال فمن باب الحماية خاصة، الشيء الموجود حاليا وحمايته هذه تتطلب تدخلا وزاريا فوريا لأنه قانونيا ومنطقيا عندما يصنف موقع تراث وطني فالعناية والحفاظ على الموقع يكون على عاتق وزارة الثقافة بالإضافة إلى السلطات المحلية خاصة البلدية.

عندما تكلمت عن المشروبات الكحولية الموجودة أو تكلمتم عن المحلات الموجودة خارج الموقع ولكن الاستهلاك داخل الموقع هذا هو الشيء غير المقبول وطلبت أن تكون حماية وحفاظ على الموقع ككل بغض النظر عما يجري خارج الموقع، لأن داخل الموقع غير محمي.

كذلك أسجل إيجابيا مشروع توسيع الآثار، عفوا المتحف، واندهشت عندما تكلمتم عن سرقة هذا الشهر !! ليس لي بها دراية ولكن السرقة المهمة وأشهر سرقة هي قناع «قورقون» الذي استرجعته الجزائر.

أظن أن عندي سؤالا ثانيا حول القناع... مستقبلا إن شاء الله وسنتكلم عليه.

أشجعكم على كل ما تفضلتم به كنظرة مستقبلية للحفاظ ككل على كل التراث مثل: آثار «كالاما» بقالمة مثلا، هناك حفلات كثيرة تجري على مستوى الآثار وهذا يعطي أكثر حماية وأكثر استغلال للآثار وأظن أن آثار عنابة تستهدف أكثر وشكرا، وأتمنى لكم كل التوفيق إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد محمد الطيب الذي تفضل بالتعقيب على هذا الجواب وأطمئنه إلى أننا مدركون لقيمة عنابة كحاضرة ثقافية وتاريخية تستحق استغلال واستثمار

كل ما تتوفر عليه من آثار، لكن في مجال الحماية أعطيك رقما مهما وهو أن المؤسسة التي تؤمن الحماية للمواقع الأثرية وهي الديوان الوطني لحماية الممتلكات الثقافية، يوفر أكثر من 1000 عون حراسة لكثير من المواقع، هذا الرقم كبير ولكنه يمكن أن يكون أكثر من هذا العدد ربما ضعفا أو ثلاثة أضعاف وهذا العدد لا يكفي لأن المواقع واسعة وشاسعة.

الجزائر محظوظة لأنها بلد يتوفر على كم هائل من المواقع المتنوعة، ولهذا يجب أن نبحث عن آليات أخرى لتحسين عملية الحماية، ربما توظيف التقنيات الحديثة، الكاميرات وغيرها لأن الاعتماد فقط على الأفراد وحده لا يكفي.

لهذا فإن اعتماد هاته التقنيات ربما هو معتمد في المتاحف لكن في المواقع الأثرية يتطلب أيضا دراسة لوضع آليات جديدة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بقالمة أعرف أن هذا يستغل لكن أعود مرة أخرى بالنسبة للمسارح، هذه المسألة لن يفصل فيها سوى الخبراء المختصون في هذا المجال.

لا أريد أن يصدر قرار إداري أو تجاري هكذا دون أن نلجأ إلى خبرات علمية في هذا المجال، إن رأينا أن هذه الخبرات تساعدنا في هذا فبها ونعمت وإلاّ فإننا سنبقي على الأمر كما كان، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والكلمة للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للأحكام المعمول بها لطرح الأسئلة الشفوية، أود أن أطرح سؤالا شفويا على وزيرة التضامن الوطني التالي نصه:

تحوز ولاية المسيلة على أكثر من 17 دار حضانة منجزة منذ 2008 غير مستغلة إلى يومنا هذا، بسبب دفتر الشروط غير المطابق للمرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 287 المتضمن منح تراخيص الاستغلال فما هو موقف وزارتكم من هذه الوضعية؟

السيدة الوزيرة،

هل من إمكانية لتوفير حصة من المنحة الجزافية للتضامن عن طريق إنشاء وكالة للتنمية الاجتماعية؟

سيدتي الوزيرة، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

الزملاء الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

يسرني في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد مصطفى جغدالي عضو مجلس الأمة على اهتمامه بفئة الطفولة الصغيرة وهي الفئة التي يوليها برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة كل الرعاية والاهتمام وحظيت بعناية فائقة في السياسات والبرامج الوطنية والإصلاحات السامية، وتجسدت بوضع حيز التنفيذ القانون رقم 15ـ12 المتعلق بحماية الطفل الذي يهدف إلى تحديد قواعد وآليات حماية الطفل من كافة أشكال الضرر أو الإهمال أو العنف وسوء المعاملة أو الاستغلال أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن بالولايات تقوم بدراسة ملفات طلبات إنشاء مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة المعروفة بروضات الأطفال ودور الحضانة.

كما يسهر قطاعنا بالتعاون مع القطاعات المعنية على سيرها الحسن من خلال مراقبتها ومرافقتها في تنفيذ نشاطاتها وقد بلغ عددها اليوم 1755 مؤسسة وتستقبل 122182 طفل.

أما بخصوص سؤالكم ـ سيدي ـ والمتعلق بـ 17 دار حضانة التي تم إنجازها سنة 2008 من طرف ولاية المسيلة في

إطار برنامج رئيس الجمهورية لفائدة ساكنة بلديات الولاية، يشرفني إفادتكم علما أن ملكيتها العقارية تعود للجماعات المحلية أي البلديات، وعليه، فإن استغلال هاته المرافق كمؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة يتطلب بداية الإعلان عن مناقصات مفتوحة من طرف مصالح البلديات لفائدة المهتمين من عموم المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين وذلك عن طريق الاكتتاب.

وبعد إعلان نتائج الفائزين بالمناقصات يتم إعداد عقود كراء المقرات من طرف البلديات قصد فتح مراكز ومؤسسات استقبال الطفولة الصغيرة ليأتي بعد ذلك دور قطاعنا الوزاري على المستوى المحلي في هذا الشأن ويتلخص فيما يلي:

1 ـ استقبال ودراسة كافة طلبات إنشاء مؤسسات ومراكز الطفولة الصغيرة على مستوى اللجان الولائية الخاصة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08ـ287، المؤرخ في 17 ديسمبر 2008، الذي يحدد شروط إنشاء وتنظيم وتسيير ومراقبة مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة.

2 ـ المراقبة البعدية والدورية لذات المؤسسات بعد حصولها على رخصة الاعتماد الممضاة من طرف السيد والي الولاية.

وتشمل احترام دفتر الشروط المرفق بالمرسوم التنفيذي المشار إليه آنفا وكذا مراقبة مشروع المؤسسة والبرامج البيداغوجية وطرق التكفل على مستوى ذات المؤسسات واستكمالا لمسار اهتمام الدولة في حماية الطفولة ورعايتها.

وفي إطار تكاتف جهود مختلف القطاعات الوزارية باعتبارها قضية تهم الجميع فقد تم إصدار تعليمة وزارية مشتركة، بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزارة التجارة مؤرخة في 3 أفريل 2014 لتمكين أعوان مراقبة قمع الغش التابعين للمديريات الولائية للتجارة من القيام بدورات تفتيشية فجائية للتأكد من مطابقة ذات المؤسسات مع دفتر الشروط لاسيما فيما يتعلق بـ:

ـ جودة الوجبات الغذائية المقدمة للأطفال.

ـ مراقبة الظروف الصحية ونظافة الهياكل.

ـ مراقبة مخازن المواد الغذائية ومدى مطابقتها لمعايير السلامة المعمول بها.

ـ الملفات الصحية للأطفال والمستخدمين.

ـ مدى التزام هاته المؤسسات والمراكز بطاقة الاستيعاب والفئات العمرية المحددتين في رخصة الاعتماد.

وبغرض تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة فيما تعلق بالشروط المطلوبة لإنشاء مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة، ورغبة في توسيع الشبكة المؤسساتية على المستوى الوطني، والتي أضحت ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الجزائرية وبهدف تمكين الأمهات العاملات من التوفيق بين الواجبات المهنية والأسرية، بادرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بمشروع تعديل المرسوم التنفيذي رقم 08ـ287، المؤرخ في 17 ديسمبر 2008، الذي يحدد شروط إنشاء وتنظيم وتسيير ومراقبة مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة وهو قيد الإعداد تماشيا والمتطلبات الجديدة لآفاق جزائر 2030.

أما فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم سيدي، والمتعلق بإمكانية توفير حصة من المنحة الجزافية للتضامن عن طريق وكالة التنمية الاجتماعية يشرفني أن أنهي إلى علمكم، أن المنحة الجزافية للتضامن الخاصة بالفئات المحرومة توزع وفق الاعتمادات المالية الممنوحة بعنوان قانون مالية لكل سنة، حيث بلغت حصة ولاية المسيلة ما مقداره 32800 منصب بالإضافة إلى 32260 شخص تحت الكفالة سنة 2014 وتم تجديد هاته الحصة بنفس العدد سنة 2015 وتقوم مصالح الوكالة بعمليات تحيين وتطهير دوري لقوائم المستفيدين حيث بلغ عدد المشطوبين سنتي 2014 و2015 على سبيل المثال 3573 شخصا مشطوبا تم تعويضهم بأشخاص مؤهلين مسجلين في قوائم الانتظار.

وللعلم، فقد تم في سنة 2016، إنشاء فرع ولائي لوكالة التنمية الاجتماعية بولاية المسيلة بعد تخصيص مقر اجتماعي لها، وتم تكليف إطار من الوكالة للإشراف والتنسيق مع الهيئات المحلية قصد ترسيم هذا الهيكل بمختلف مهامه وذلك على المستوى المحاسباتي والإداري والمالي.

وختاما، أجدد الشكر للسادة أعضاء مجلس الأمة على اهتمامهم المعهود بالشأن الاجتماعي والقضايا الإنسانية التي هي من صلب برامج ونشاطات القطاع، أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد مصطفى جغدالي: شكرا سيدي الرئيس.

فيما يخص الشطر الأول من السؤال، نشكر معالي الوزيرة على الإجابة الكافية، أما فيما يخص الشق الثاني وهو مشكل وطني: هناك عدد كبير من ذوي الأمراض المزمنة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين والمطلقات والأرامل والأشخاص المسنين يطلبون التأمين.

وكما تفضلت الوزيرة سابقا في السؤال الذي طرح في مجلس الأمة على أن هذه الفئة تقوم بتأمينهم وزارة الصحة، نطلب توضيح من الوزيرة في هذا الموضوع.

البعض منهم ممن كان لهم تأمين محتاجون وبدون عمل تم توقيف تأمينهم منذ جويلية 2017، قبل 2016، ولحد الآن لم يتم تأمينهم من جديد، من حيث المساعدة، عن الإدماج المهني، هذا الشطر أود أن أطرح سؤالا على معالي الوزيرة للتوضيح، هناك منحة المساعدة للإدماج المهني، ينتهي عقدهم جويلية 2017 بعد قضاء 6 سنوات من العمل وهم الموظفون في المدارس الابتدائية كحراس وطباخين... إلخ، والعدد في ولاية المسيلة 12000 وعلى مستوى الوطن عدد أكبر فما مصيره؟

لحد الآن لم تصدر أية تعليمة من وزارة التضامن لمديريات التضامن على مستوى الولايات للتوضيح في هذه المسألة.

في جانب التسيير، لا تطور في جانب التسيير سواء كان في المراكز أو في المدراء الولائيين للولايات، هناك بعض المسؤولين لا تتوفر فيهم الشروط اللازمة لتسيير قطاع التضامن وهو قطاع حساس جدا ونشكركم على الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي الرئيس.

في الحقيقة سوف أرد على السيد العضو على عدة أسئلة ومنها أسئلة جديدة لم ترد في السؤال ـ سيدي الرئيس ـ ولكن سوف أوضح وهذا لمصلحة الجميع.

أولا، المنحة الجزافية للتضامن التي تقدم للمعوزين وأصحاب الأمراض المزمنة تقدم لهم حتى تكون لديهم تغطية اجتماعية وهم مؤمنون من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وليس وزارة الصحة.

ووزارة التضامن الوطني في كل سنة تقوم على مستوى كل الولايات لأن هناك في كل ولاية لجنة مختصة تتابع ملفات هؤلاء المواطنين بالمراقبة والمتابعة والمرافقة.

وتعطى الاعتمادات التي ترصد في كل قانون مالية لكل سنة وحسب المبالغ المالية التي ترصد لهذا الغرض لكل ولاية، نقدم المبلغ المالي اللازم وفي كثير من الأحيان وأنا أعطيت العدد نجد كثيرا من المواطنين ـ سامحهم الله ـ الذين هم يستفيدون من هاته المنحة البسيطة التي هي في الحقيقة تعطى لتغطيتهم الاجتماعية نجد أنهم غير مؤهلين لهاته المنحة وهم لا يستحقونها.

بالتالي قمنا بتطهير كل القوائم والعملية مستمرة لتطهير قوائم المواطنين الذين يستفيدون من هذه المنحة الجزافية للتضامن.

كذلك سيدي، في الحقيقة، وزارة التضامن الوطني أو الحكومة ككل، هي بصدد وضع برنامج قوي، أظن أنكم سمعتم به وقد أطلقه وتكلم عليه وزير المالية السيد بابا عمي الذي يؤكد أن الدولة الجزائرية اليوم وهذا تحت إشراف فخامة رئيس الجمهورية الذي يطالب منا اليوم أننا نحسن المعاملة ونحسن تقديم الخدمة للمواطنين المعوزين ونحن بصدد وضع برنامج قوي، برنامج استهداف حتى نستطيع أن نقدم الإعانات مباشرة للمعوزين ولن تكون لغير المعوزين.

إذن هذا بالنسبة للسؤال الأول.

وتأكدوا أن ولاية المسيلة ككل الولايات، كل الأرقام أو الأشخاص الذين أبعدناهم من قائمة المعوزين وتأكدنا أنهم لا يستحقون هاته المنحة سوف يعوضون بمواطنين معوزين من ولاية المسيلة الذين يستحقون حقيقة هاته الإعانة وهاته المساعدة.

أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال، وهو سؤال جديد لم يطرح في السؤال والخاص بتشغيل الشباب في مناصب (DAIS) هؤلاء أولا القانون يؤكد أن مناصب العمل المؤقتة هاته تؤكدها الإجراءات والقانون والعقد الذي يمضى ما بين المستفيد والإدارة وهو يجدد مرتين في كل سنتين.

يعني السنتين الأوليين، تجدد مرتين أي 6 سنوات، هذه مناصب العمل المؤقتة اتخذتها الجزائر كعملية لمساعدة المواطنين الشباب الذين ليست لديهم مؤهلات ولا يستطيعون أن يكون لديهم منصب عمل قار، ويمنحون لهم الخبرة ومساعدتهم

في العثور على منصب عمل قار.

ولكن بما أننا لاحظنا أن عددا كبيرا من الشباب هم في طائلة هاته العملية، مناصب عمل مؤقتة لـ (DAIS) رفعنا الإشكال بملف مدروس إلى دولة الوزير الأول ودولة الوزير الأول مشكور الذي قام بوضع لجنة متكونة من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لدراسة إمكانية وجود حل لهؤلاء الشباب الذين استفادوا من هاته العقود المؤقتة شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والكلمة للسيد محمود قيساري، فليتفضل.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

جناب الرئيس المحترم،

الإخوة الأعضاء المحترمون،

الإخوة أعضاء الحكومة،

طبقا لأحكام المواد المتعلقة بطرح الأسئلة ما بين مجلس الأمة والحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى معالي السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزيرة المحترمة، لقد لاحظ كل منا ظاهرة انتشار اللاجئين السوريين بشوارعنا نساء ورجالا شيبا وشبابا يتسولون لقمة العيش أو دفئا، هذه الظاهرة التي تدمي القلوب، كيف لا وهي تمس أهل الشام؟ وما أدراك ما أهل الشام، تلك الشام التي ما توانت يوما في دعم ثورتنا المظفرة أخيرا ودعم الأمير عبد القادر وثورته واحتضانه بعد نفيه ابتداء.

فماذا فعلنا لنتضامن مع كل هذا الشعب اللاجئ في ديارنا؟ وما هي التدابير والإمكانيات التي سخرتها الجزائر عبركم للتكفل بأشقائنا من حيث تأمينهم من الجوع وضمان المأوى من جهة، والتربية والتعليم من جهة أخرى؟ وهل هناك تنسيق من طرفكم مع وزارة التربية للتكفل بهم كل في مجال اختصاصه؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

زملائي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد محمود قيساري عضو مجلس الأمة المحترم على اهتمامه بأشقائنا اللاجئين السوريين وهو موضوع الساعة الذي يستقطب الأنظار ويثير التساؤلات خاصة مع تفاقم الأزمة السورية وتعقد معطياتها في الأيام الأخيرة.

ونحن ـ كما تعلمون ـ في الجزائر، نتابع باهتمام بالغ وحسرة وألم شديدين ما يكابده أهلنا في سوريا.

وتبذل الدبلوماسية الجزائرية قصارى جهدها للمساهمة في حل سلمي وسريع للنزاع الدائر هناك ولم ولن تدخر الحكومة الجزائرية أي جهد للتخفيف من المعاناة التي تعيشها العائلات السورية خاصة تلك التي اختارت اللجوء إلى أحضان بلدها الثاني الجزائر.

إن هذا الموقف النابع من قناعات الجزائريين ومواقفهم الثابتة تجاه القضايا الإنسانية العادلة تدعمه المشاعر الخاصة التي يكنونها للشعب السوري الشقيق نظير الدعم المنقطع النظير ـ كما تفضلتم سيدي ـ الذي حظي به اللاجئون الجزائريون الذين استقبلتهم أرض الشام بصدر رحب أيام الثورات الشعبية المتوالية التي اندلعت في وجه الاستعمار الفرنسي.

بعد مرور سنوات من اندلاع النزاع في سوريا، يعاني هذا البلد الشقيق من ظاهرة النزوح القسري داخليا واتجاه بلدان الجوار والبلدان الأوروبية.

وقد اختارت بعض العائلات السورية اللجوء إلى بلادنا واندمجت في المجتمع الجزائري دون كبير عناء وقد فضل كثير منهم استئجار الشقق أو الإقامة في الفنادق أو عند الأقارب ممن لهم روابط عائلية.

كما أنهم يمارسون نشاطاتهم المهنية في العديد من المجالات الخاصة التجارية منها والخدماتية.

كما نظمت العديد من العمليات التحسيسية لحث البقية على الإقامة والمكوث بالمركز المخصص لهم والمتواجد على مستوى المدينة السياحية سيدي فرج أين تقدم لهم الخدمات الأساسية من إيواء ومأكل كما يوفر لهم الأمن والرعاية الصحية والنفسية بالإضافة إلى ضمان تمدرس أطفالهم، ويبلغ حاليا عدد المقيمين بمركز سيدي فرج ما يقارب 44 عائلة مكونة من 160 فردا من بينهم 23 أعزب و68 طفلا.

وبخصوص تمدرس هؤلاء الأطفال السوريين فقد تم إدماج 21 منهم في الوسط المدرسي على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة بالإضافة إلى طالبة جامعية واحدة.

وفي هذا الصدد، تساهم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة مع القطاعات المعنية بالعملية وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة التربية الوطنية، حيث خصصت وزارتنا بعنوان سنة 2016 إعانة مالية للهلال الأحمر الجزائري بصفته الجمعية الموكل إليها مهمة التكفل باللاجئين السوريين تقدر بـ 50 مليون دينار جزائري.

وأخيرا تجدر بي الإشارة، إلى أن الدعم الذي تقدمه الدولة الجزائرية والترحاب الذي يخصصه الشعب الجزائري للأشقاء السوريين، يعكس مواقف الدولة الجزائرية الثابتة ويعبر عن كرم ووفاء شعبنا ولا يسعنا ختاما، إلا أن أدعو الله العلي القدير أن يطفئ نار الفتنة في بلاد الشام وأن يعيد إليها الأمن والاستقرار والهناء والرفاه، أشكركم سيدي والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ السيد محمود قيساري تفضل.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

44 عائلة سورية و21 متمدرسا، أنا أرى أنه عدد ضعيف نوعا ما بالمقارنة مع إمكانيات الدولة دون التكلم أيضا عن الدور الذي لعبته سوريا في احتضان مختلف رجالات المقاومة أمثال ناصر بن شهرة.

لا يفوتني أن أشكر السيد وزير الثقافة بما أنه معنا والذي تعهد في زيارته الأخيرة أنه يسترجع جثمان المقاوم ناصر بن شهرة من دمشق التي هو مدفون بها.

شعب الأغواط يشكرك كثيرا على هاته الخطوة، أغتنم هاته السانحة لحث الدبلوماسية الجزائرية وما لها من رصيد وقوة طرح تستمده من دبلوماسية ثورة التحرير ابتداء وكذا تصدير السلام والمصالحة من منهج دبلوماسية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كل هذا يفرض علينا أن نسير قدما نحو لعب دور أكبر في سوريا، ليس في طريق التنازل عن الثوابت الأساسية للجزائر والمتمثلة في عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية لكن يجب التحرك على كل المحاور من أجل العمل على توقيف الحرب بالوكالة التي تشنها كل الأطراف ولا هدف لها إلا تحقيق مآربها السياسية والاقتصادية متغافلة عن معاناة سوريا الجريحة.

هذا نداء نرجو أن يجد الآذان الصاغية فما عدنا نطيق ولا نقدر على رؤية جثث إخواننا السوريين كل يوم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة الوزيرة: إضافة فقط، شكرا.

أولا، 44 عائلة هو الرقم الرسمي الحقيقي الذي أعطي لنا ونتابع أسره في هذا المركز، من طرف وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية.

ثانيا، سيدي تأكدوا أننا نستحب ونتمنى أنه إذا كان هنالك ظاهرة تسول بعض السوريين في شوارع الجزائر فنحثهم ونتمنى أنهم يقيمون ويقبلون الإقامة في المراكز التي خصصت لهم وصدقوني وأنا أطلب منكم زيارة أحد هذه المراكز ومنها المركز الذي تكلمت عليه لسيدي فرج وسوف تلاحظون أن كل الإمكانيات سخرت للتكفل بهؤلاء الأشقاء وأنا معكم ـ سيدي ـ نتمنى فعلا أن كل الوطن العربي وليس سوريا فقط يسترجع الوئام والسلام والأمن لأن الجزائر ونحن من أهلها ومن أصحاب هذه الشهامة، لن نفرح ولن نسعد بهذا الاستقرار الذي نعيشه إلا عندما تستقر كل الأوطان العربية والأشقاء لأن استقرارهم هو استقرار الجزائر وأمنهم من أمن الجزائر، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة الآن للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

صباحكم بخير.

سؤالي موجه إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وهذا نصه:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أوجه إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات سؤالنا وهذا نصه:

معالي الوزير المحترم،

لقد شهد قطاع الصحة في الجزائر تطورا كبيرا ومتسارع المراحل، وأصبحت بلادنا تضاهي كبريات دول العالم من حيث التغطية والتكفل الصحي بالمواطن، وهذا كله بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة وكذا الجهود التي تبذلها الطواقم الإدارية والطبية على المستوى المركزي والمحلي، ولكن ونظرا لشساعة البلاد، مازالت بعض الولايات الحدودية تعاني نقصا من حيث المرافق الصحية وكذا نقصا في بعض الأطباء المختصين ومن بين هذه الولايات ولاية تبسة هاته الولاية التي تضم أكثر من 800 ألف نسمة وسؤالي كالتالي:

ما هي الإجراءات المتخذة من أجل توفير أطباء أخصائيين خاصة منها أمراض القلب والنساء، وهل برمجت الوزارة المعنية، مشروع إنجاز جناح أو عيادة خاصة بجراحة طب الأطفال في الولاية؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس الموقر،

السيدات والسادة الأعضاء،

الزملاء والإخوة من أسرة الصحافة،

يسعدني أن أجد نفسي اليوم معكم مرة أخرى للإجابة على سؤالين في الحقيقة، هذا السؤال وهناك سؤال آخر، خاصين بالصحة وأود أن أعرب عن امتناني وعن شكري للأخوات والإخوة الذين يهمهم الشأن الصحي في بلادنا وفي ولاياتهم وليتأكدوا أننا نعمل كل ما في وسعنا لنكون عند حسن ظن أسئلتكم واهتماماتكم ومن خلال هذا نرضي كل مواطنينا أينما وجدوا.

فتعليق بسيط ـ الأخ الكريم السيد مليك ـ فيما يخص الولايات الحدودية لمعلوماتك وهذا خارج السؤال للثقافة العامة أنه منذ سنتين قامت وزارة الصحة بعمل خاص وممكن لم نتكلم عليه ولم نقدمه للإعلام وللمجتمع وهو أننا وضعنا خلايا مراقبة حول الوضع الوبائي الخاص في كل الولايات سواء الشرقية أو الغربية أو الجنوبية، وضعنا خريطة واضحة عليه وأكبر دليل على هذا وأريد أن أقوله للإخوة والأخوات الحاضرين بأن كل ما تقدم من إجراءات خاصة بظاهرة الإيبولا على مستوى منظمة الصحة العالمية أكثر من 80٪ لا أقول 100٪ التوصيات بدأت من الجزائر هذا لكي تعلم ولكي تطمئن المواطنون والمواطنات.

أما الأخ مليك خذيري، فإنني أود بداية أن أشكرك على اهتمامك بقطاع الصحة وعلى انشغالك المتعلق بالتغطية الصحية في ولاية تبسة فإن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تهتم بتحسين نوعية التكفل الصحي كما تسهر على توفير التأطير الطبي المناسب وتجهيز مرافقها الصحية بالمعدات اللازمة لكي تضمن خدمات صحية متكاملة.

وتحظى ولاية تبسة بتغطية صحية حسنة من خلال توفرها على الهياكل الصحية اللازمة لتلبية حاجيات المواطنين وتضم الولاية 7 مؤسسات استشفائية عمومية و6 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية للصحة الجوارية فإن الولاية تضم 33 عيادة متعددة الخدمات من بينها 9

عيادات بها قاعة ولادة مدمجة.

وأريد أن أقول بأنني البارحة كنت في زيارة في بعض المؤسسات الجوارية في العاصمة وكانت زيارات مفاجئة.

أريد أن أقول بأنه في سنة 2013 عدد العيادات التي كانت تشتغل 24 ساعة/24 ساعة لا تتعدى 180، نحن نقول 200.

اليوم عندنا أكثر من 723 عيادة تشتغل 24 ساعة/24 ساعة على المستوى الوطني.

ولما نقول إن هذه العيادات تشتغل 24 ساعة/24 ساعة معنى هذا أنها تتوفر على الخدمات المختصة، وشيء ثاني، تتوفر على مصلحة الأشعة ومخابر.

العلاجات الأولية كلها مضمونة في هذه العيادات ونطمح، أقول نطمح أننا نصل إلى أن نضاعف العدد في السنوات القليلة القادمة، لأن المدى المتوسط أو القريب، القضية ليست قضية فتح، لكن القضية هي أنه لابد أن نفكر في الإمكانيات المادية ولكن قبل الإمكانيات المادية نفكر في العنصر البشري، لابد من أننا نعمل على تغطية كل الوطن.

قلت بأنه تحتوي على 33 عيادة متعددة الخدمات من بينها 9 عيادات بها قاعة ولادة مدمجة، إن معدل الولاية لتغطية الهياكل الجوارية أحسن من المعدل الوطني بحيث هو عيادة متعددة الخدمات لكل 17380 نسمة، بينما المعدل الوطني هو عيادة متعددة الخدمات لكل 23917 يعني تلاحظون بأن الفرق شاسع وكبير وكبير جدا.

والعدد الإجمالي لقاعات العلاج هو 119 قاعة علاج ومعدل الولاية هو قاعة علاج واحدة لكل 6137 نسمة في حين أن المعدل الوطني هو قاعة علاج واحدة لكل 6886 نسمة، من خلال هذه المعطيات، يتبين أن ولاية تبسة تحظى بمنشآت صحية كافية يعني على الأقل تضمن التغطية التي تفوق التغطية الوطنية.

وللرد على الانشغال المتعلق بتعزيز التأطير الطبي للولاية، أحيط علم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة أن القطاع الصحي العمومي لولاية تبسة يتوفر حاليا على 71 ممارسا متخصصا في مختلف التخصصات موزعة على 10 مؤسسات صحية عمومية.

إضافة إلى ذلك هناك بعثة كوبية متكونة من 20 طبيبا مختصا في التوليد وطب الأطفال موجودة على مستوى الولاية وهذا في إطار التعاون الثنائي الجزائري ـ الكوبي.

تغطية صحية لكل ولاية، أخبركم أنه تم فتح 121 منصب مالي خلال السنة الجارية وتقوم الوزارة حاليا بإعداد توجيهات الأطباء المختصين دفعة 2017.

بالنسبة لبرمجة مشروع إنجاز جناح أو عيادة خاصة بجراحة طب الأطفال سينظر في إمكانية دراسة هذا المقترح عند تهيئة الظروف المادية اللازمة وبهذا أتمنى أن أكون قد أجبت على سؤالكم.

وإن سمحتم لي ـ سيدي الرئيس الموقر ـ أريد أن أخبر الجميع بأننا بدأنا في هذا الأسبوع توزيع دفعة الأطباء المختصين الذين تخرجوا من هاته الدفعة وعددهم 2400، فيهم 1450 موجهين فقط للجنوب، أقول للجنوب دون الهضاب العليا، هذه السياسة، جعلتنا نضمن تغطية كبيرة وكبيرة جدا وهذه من الآليات التي سمحت لنا كي نقضي على عدم التغطية وعلى الضعف الموجود قبل الآن، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مليك خذيري هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد مليك خذيري: في الحقيقة، أشكر معالي الوزير على كل المجهود الذي يقوم به وتقوم به الوزارة المعنية وهذا الخبر الذي أشار إليه معالي الوزير خبر سار وهو المتعلق بالدفعة الأخيرة من الأطباء.

إن شاء الله سيحلّ المشكل الأساسي الذي هو مشكل النقص نهائيا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا ونبقى دائما في قطاع الصحة؛ والكلمة للسيد محمد خثير الذي ينوب عن زميله السيد بلقاسم قارة وسؤاله الشفوي الخاص بقطاع الصحة.

السيد محمد خثير (نيابة عن السيد بلقاسم قارة):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

السيد وزير الثقافة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان بالنيابة،
السيدة الوزيرة المحترمة،
أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه لمعالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أقرأه نيابة عن زميلي بلقاسم قارة.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير،

يستقطب مستشفى بني سليمان بولاية المدية الكثير من المرضى الموزعين على عشر (10) بلديات، حيث يعتبر رئة الصحة في الناحية الشرقية للولاية، ورغم استفادته من عدة تخصصات جديدة مثل الأوبئة وأمراض الصدر والجهاز الهضمي وطب العيون إلى جانب التخصصات التي كانت من قبل، واستفادته من تجهيزات طبية متنوعة وإعادة تأثيث، ما يترجم العناية التي توليها مصالح وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات للنهوض بقطاع الصحة بولاية المدية.

إلا أن المستشفى يعاني نقصا مستمرا في مادة الأكسجين، حيث تعتمد إدارة المستشفى على تعبئة الأسطوانات الخاصة بهذه المادة من خارج المستشفى، وما يترتب عن ذلك من تذبذب وأحيانا ندرة في هذه المادة الحيوية، ما يعرض حياة المرضى للخطر.

السيد الوزير، هناك سؤالان:

لماذا لا يتم تزويد المستشفى بوحدة تعبئة الأكسجين على مستوى هذه المؤسسة من أجل القضاء على مشكل تذبذب هذه المادة الحيوية؟

وأين وصل مشروع إنجاز مستشفى 160 سريرا بن شيكاو؟ خاصة وأن المشروع قد تم تسجيله، والذي في حال إنجازه سيخفف الكثير من الضغط عن المؤسسات الاستشفائية بإقليم الولاية التي يبلغ عدد سكانها قرابة المليون؟

شكرا لكم سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.
وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خثير؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

شكرا سيدي الرئيس.
سيدي الرئيس الموقر،
السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،
السادة الحضور،
زميلتي، زميلي الوزيران،

أشكر السيد بلقاسم قارة على اهتمامه بقطاع الصحة وعلى انشغاله المتعلق بتزويد مستشفى بني سليمان بوحدة تعبئة للأكسجين ومشروع إنجاز مستشفى بن شيكاو.

كما أشرت سابقا، فإن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات تولي أهمية لتحسين التكفل بحاجيات السكان، كما تحرص على توفير التأطير المناسب والتجهيز اللائق للمرافق الصحية لضمان خدمات صحية متكاملة وأود أن أقدم لك شكرا خاصا على أنك أعطيت حق الإدارة وحق القطاع أنه تم تزويده بكثير من الأشياء.

كانت هناك كلمة «إلا» الاستثناء، لأن هناك دائما طلبات فأهلا وسهلا بها، هذه الأشياء تشجعنا على أننا نواصل ونوفر أكثر.

فأحيط علم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة أن المؤسسة العمومية الاستشفائية بني سليمان تزود بمادة الأكسجين بصفة منتظمة، حيث يتوفر هذا المستشفى حاليا على مخزون يضم 48 قارورة ومستودع أكسجين بطاقة استيعاب 20 قارورة، علما أن الاستهلاك اليومي للمستشفى هو 12 قارورة فهذه الكمية كافية لتلبية حاجيات المستشفى وأبشرك وأبشر زميلك السائل بأن وزارة الصحة قد باشرت بتسجيل عملية اقتناء خزان أكسجين لتحسين طريقة التوزيع بهذه المادة.

أما مشروع مستشفى 120 سرير ببلدية بن شيكاو فقد تم تسجيل عملية تحت عنوان: الدراسة من أجل الإنجاز لفائدة ولاية المدية، وسيتم استئناف المشروعين عند تهيئة الظروف

المالية اللازمة وأتمنى أن أكون قد أجبت بهذه المعلومات على سؤالكم.

سيدي الرئيس، إن سمحتم لي أريد أن أقول وأن أضيف معلومة أيضا للرأي العام بالنسبة للمدية، في سنة 2013، كان عندكم 218 طبيبا مختصا، في سنة 2016، 307 وهذه السنة عندكم 24 منصبا إضافيا للدفعة المتخرجة الحالية، شكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا لكم السيد الوزير على الجهود التي تبذلونها في إطار القطاع الذي تسيرونه.

أسأل السيد محمد خثير هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمد خثير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا لكم معالي الوزير.

إذن الشكر لكم معالي الوزير، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات على التوضيحات والمعطيات التي جئتم بها وعلى لسان زميلي السيد بلقاسم قارة الذي حملني شكره الخاص للسيد الوزير على تكفله بمعظم انشغالات قطاع الصحة بولاية المدية والتي كان قد طرحها عليه كأسئلة شفوية خلال السنتين الماضيتين.

السيد الوزير،

يقول السيد بلقاسم قارة، رغم التحسن الذي شهده قطاع الصحة بالولاية في الفترة الأخيرة سواء على مستوى التجهيزات والهياكل أو الإطار البشري إلا أنه ما زال بحاجة لمزيد من الجهد من أجل الوصول لخدمة صحية في مستوى تطلعات سكان الولاية وخير مثال على ذلك ما شهده مستشفى بن يوسف بن خدة بالبرواقية الأسبوع الماضي والذي شهد وفاة سيدة حامل بسبب غياب طبيب توليد مختص على مستوى المستشفى.

وهذه الحادثة تبين الحاجة لضرورة توفير أطباء مختصين على مستوى الهياكل الصحية للولاية من أجل تفادي مثل هذه الحوادث المؤسفة.

ومن هذا المنبر يلتمس زميلي السيد بلقاسم قارة من معالي الوزير النظر في إمكانية توفير أطباء مختصين لتغطية العجز المسجل على مستوى الهياكل الصحية للولاية ولعل تدخلا كريما من معاليكم من أجل توفير طبيب مختص في التوليد على مستوى مستشفى بن يوسف بن خدة بالبرواقية يعتبر خطوة في هذا الاتجاه الصحيح، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خثير؛ ما رأي السيد الوزير في هذا الملتمس؟

السيد الوزير: إن شاء الله نستجيب لهذا الطلب ولا يوجد أي مشكل.

لمعلوماتك ومن خلالك لكل المواطنين بأن منذ أكثر من 3 سنوات إلى الآن، ما من وفاة امرأة أو مولود جديد إلا وفيه تحقيق.

هناك ملف يصلنا، لأننا نعمل من أجل أننا نصل إلى ما تطلبه منظمة الصحة العالمية.

هناك مجهود كبير جدا قامت به الدولة الجزائرية لأنه عندنا الآن منذ سنتين 60 وفاة في 100 ألف إمرأة.

مؤخرا، منذ السنة الماضية، إذا لاحظتم في الصائفة لم تقع تلك المشاكل التي كانت مطروحة من قبل، المشاكل التي كانت مطروحة من قبل أنه 1 أو 2 أو 3 سيدات في سرير واحد ومشاكل أخرى ولست أدري.

وصلنا إلى مرحلة أين أصبحت شخصيا لما أذهب في زيارات أقول بأن هناك عمليات ملء هاته الأسرة.

القضية قضية تسيير ليس أكثر لأن الأطقم الطبية أنا أحييها، من أحسن الجراحين وأحسن الأطباء وأحسن الأساتذة، صدقوني، الآن وأنا أتكلم معكم هناك أطباء جزائريون عددهم 13800 موجودون في فرنسا، نظموا أنفسهم ونظمناهم.

هم يأتون الآن للجزائر ويقومون بأعقد العمليات حيث كان الجزائري يأخذ تكفلا من عند الدولة ويذهب بإمكانياته والعملية هناك مكلفة ونحن نقوم بها في الجزائر الآن.

للأسف لا يوجد ترويج لهذا، نتكلم عليه ولكن لا نعطيه حقه، أنا تمنيت لو أن الفضائيات بحكم طبيعة الجزائري أنه إنسان يرى أكثر مما يطالع، تمنيت لو أن هاته الفضائيات وهذه الفضاءات الموجودة الآن تعطي لهؤلاء حقهم كما تعطي حقا للمنظومة الصحية الجزائرية.

اليوم، عندنا وفد أمريكي، جزائري يعني جزائريون من أمريكا سيأتون لكي يقوموا بعمل جبار وكبير جدا خاص

بالمسالك البولية، ونظمناها في ولاية تيبازة، فيه تكوين للأطباء الجزائريين في هذا التخصص، هناك عمليات جراحة ثقيلة ومعقدة، وفيه تكوين متواصل فإذن الأمر ليس كما تتصورون فيه، هناك وفاة وكفى.

الآن وصلنا إلى مرحلة وأنا أراها ظاهرة صحية أن يتوفى شخص والناس جميعا تتكلم وتقول كذا.

بنت توفيت وكأن.... أجلها حان، لكن الوقت الذي قمنا فيه بالتحقيقات وقمنا بتشريح الجثة اتضح بأن السيدة لا علاقة لها بوفاتها.

في باتنة نفس الشيء، رجائي ألا نتسرع ولكن لا للإهمال ولا للتهويل أيضا لأنه ليس من مصلحة بلدنا، من جهة نقول إنه عندنا أطباء وهناك دول تطلب منا الآن، دول أوروبية طلبت مني أنا شخصيا أطباء في أمراض السرطان، وطلبوا مني شبه طبيين.

دول المشرق طلبت مني هذا كثيرا، هذه أشياء لابد ألا نقول أي كلام، أنا لا أتوجه إليك، أتوجه.... أنا أرسل رسالة لزميلك ولو تقول إنه فيه أخطاء نتحمل مسؤوليتها وليس لدينا حق أبدا أن نخفيها حتى يتحمل كل واحد منا مسؤوليته.

ليس لنا حق، الأمور تغيرت هذه الشفافية وهذه الطريقة الوحيدة للاستمرار.

الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نمشي بها ونصلح الأمر.

الأمر الثاني، مادام أعطيتم لي الكلمة ـ سيدي الرئيس ـ فتحملوني قليلا لأن القلب هو الذي يتكلم، وأنا غيور على وطني ولما أرى بعض التصرفات هنا وهناك لا أقبلها.

اليوم هناك واقع، هناك منظومة صحية جزائرية معترف بها من طرف منظمة الصحة العالمية وتعلمون جيدا بأن القانون الآن موجود على مستوى البرلمان، إن شاء الله سيناقش بعد الانتخابات، لا يوجد قانون منذ 62 عرف الإثراء والتجاذبات مثله، بدأنا بـ 200 مادة وأصبحنا في 417 مادة وصرحت أنا واليوم أصرح أمامكم وأقول يا عالم، يا جزائريين إذا كان فيه إضافات مرحبا ! إذا رأيتم أنه هناك مادة تمس، نحذفها، أهلا وسهلا.

لكن كي آتي فقط، قال عندنا تلك العدوى للتغيير فلا !

هذا القانون هو مستقبل الجزائر، هو الذي يجعل من المنظومة الصحية منظومة نموذجية يعترف بها على مستوى منظمة الصحة العالمية، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وللسيدة الوزيرة، وللسادة أعضاء الحكومة الذين حضروا هذه الجلسة وردوا على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها من قبل الزملاء، شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الخامسة

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 شعبان 1438
الموافق 14 ماي 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587